

الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي

- ١- مفهوم الرقابة الداخلية
- ٢- علاقة الرقابة بالادارة .
- ٣- نظام الرقابة الداخلية ومراحل تطوره .
- ٤- أقسام الرقابة الداخلية .
- ٥- الاعتبارات الهامة عند تصميم نظام الرقابة الداخلية.
- ٦- العوامل التي ساعدت علي تطور نظام الرقابة الداخلية واتساع نطاقها .
- ٧- مقومات نظام الرقابة الداخلية .
- ٨- علاقة الرقابة الداخلية بالتدقيق الداخلي .
- ٩- علاقة الرقابة الداخلية بالنظام المحاسبي .

١- مفهوم الرقابة الداخلية :

يرجع مفهوم الرقابة الداخلية إلى دورها الفعال في التحقق من أن جميع أعمال الشركة تتم بأسلوب متسق مع السياسات والاستراتيجيات الموضوعة بواسطة مجلس الإدارة .

هذا فضلا عن امتلاك الشركة لسياسات كافية تجعلها تطمئن على أن جميع التعاملات تتم في نطاق السلطات المناسبة، وأن الأصول يتم المحافظة عليها وأن جميع الالتزامات مراقبة وتحت السيطرة، إضافة إلى تدفق المعلومات بصورة سليمة وفي الوقت المناسب، وأن إدارة الشركة قادرة على تقييم وإدارة والسيطرة على مخاطر العمل.

٢- علاقة الرقابة بالإدارة

تعتبر الرقابة الداخلية أحد مكونات العملية الإدارية الهامة، فالرقابة تهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف المرجوة وفقا للسياسات المقررة، والتأكد من حسن الأداء، وكفاية العمليات، وفعالية القرارات، وتحديد الانحرافات، والعمل على تقويمها، مما ينعكس إيجابا على متخذي القرارات الإدارية والمالية .

٣- نظام الرقابة الداخلية ومراحل تطوره :

إن إقامة نظام فعال وسليم للرقابة الداخلية، يقع على عاتق إدارة المنشأة، كما أن من مسؤوليتها المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه .

كما أن هناك إلزاما قانونيا يقع على عاتق الإدارة بإمسك حسابات منتظمة تمكنها في نهاية العام من عمل القوائم المالية لبيان نتائج أعمالها ومركزها المالي وبصفة خاصة في حالة المؤسسات العامة

والشركات المساهمة وليس من المعقول وجود حسابات منتظمة بدون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية .

لقد تأثر مفهوم الرقابة الداخلية بتطور حجم المنشآت، ومدى توفر الإدارة الراشدة لتلك المنشآت وهذا التطور كان علي النحو التالي :

المرحلة الأولى :

حيث كان الشكل السائد للمشروعات هو المنشأة الفردية، واهتمام أصحاب هذه المنشآت بحماية النقدية ومن ثم انحسر تعريف الرقابة الداخلية على مجموعة الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة والاختلاس، ثم امتدت هذه الوسائل لتشمل بعض الأصول الأخرى ومن أهمها المخزون.

وبما أن المنشآت في تلك الفترة، كانت تسعى لتحقيق أعلى رقم من الأرباح، وهو ما كان مقياساً أساسياً للتنافس بين المنشآت، فقد كانت الرقابة الداخلية تهدف إلى حماية الأصول والأموال، وضمان دقة الحسابات، وهي مهمة كافية لتلك المرحلة الاقتصادية .

المرحلة الثانية :

مع توسع حجم المنشآت، وما صحب ذلك من تضخم في عملياتها الإدارية والإشرافية، فقد تطور تعريف الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تساعد على تقليل احتمالات الأخطاء، والغش بالإضافة إلى حماية النقدية والأصول الأخرى، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية .

في هذه المرحلة تخطي المفهوم التقليدي للرقابة الداخلية، الذي ورد في المرحلة الأولى السابقة الذكر، ليشمل إضافة الوظائف المحاسبية، و الوظائف الرقابية الأخرى مثل الرقابة ب الموازنات، والتكاليف المعيارية، وتقارير الكفاءة الإنتاجية، والتحليلات الإحصائية، المتعلقة بدراسة الزمن والحركة و، وتقارير الأداء .

ومن هنا يمكن تلخيص أهداف الرقابة الداخلية في المرحلة الثانية علي النحو التالي :

- أ- حماية أموال المنشأة وأصولها، من الخطأ والغش وسوء الاستخدام .
- ب- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر، والتي تحتويها القوائم المالية .
- ت- الارتقاء بالكفاية الإنتاجية وتخفيض التكاليف، من خلال تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة .

المرحلة الثالثة :

إن ظهور الشركات الكبرى، و الشركات عابرة الحدود، وظهور الأسواق المالية العالمية، والتطور الاقتصادي الهائل، وما صحب ذلك من تعقيد للعمليات الإدارية والإشرافية، وتفويض السلطات، وزيادة الاهتمام بتحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمنشأة، في ظل المنافسة الاحتكارية، التي

جعلت مقياس الربح غير كاف وحده لقياس كفاءة المنشأة، ومع ظهور الإدارة العلمية التي تسعى إلى تحقيق أقصى استغلال اقتصادي للموارد المتاحة، من خلال تخفيض التكاليف إلى أقصى درجة ممكنة.

ومن هنا يمكن تلخيص أهداف الرقابة الداخلية في المرحلة الثالثة علي النحو التالي:

- ١- الدعوة إلى وجود هيكل تنظيمي واضح يحدد السلطات والمسئوليات، مع وجود وسائل تنسيق واتصال مناسبة .
- ٢- حماية أصول و ممتلكات الشركة من العبث و السرقة والاختلاس .
- ٣- التأكد من دقة البيانات المحاسبية، ومدى ملاءمتها للاعتماد عليها في رسم السياسات وترشيد القرارات الإدارية. تشجيع الكفاية الإنتاجية، من خلال استخدام الموارد المتاحة في عملية الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة .
- ٤- تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية مما يساعد في تحقيق الأهداف والخطط الموضوعة .
- ٥- الدعوة إلى تحسين الأداء من خلال التوجيه بالأهداف .

مما سبق يتبين لنا ان الرقابة الداخلية تنقسم الي :

أ- بيئة الرقابة :

وتعني الموقف العام للموارد والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته في المنشأة، والبيئة الرقابية تأثير على فعالية بعض إجراءات الرقابة، ولا تستطيع لوحدها ضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية، فهناك عوامل مؤثرة في بيئة الرقابة منها :

- ١- أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة له .
- ٢- فلسفة الإدارة وأسلوب العمل.
- ٣- الهيكل التنظيمي للمنشأة وطرق إناطة الصلاحيات والمسئوليات .
- ٤- نظام الرقابة الإدارية والمتضمن لوظيفة التدقيق الداخلي ، والسياسات المتعلقة بالموظفين، والإجراءات وفصل الواجبات .

ب- إجراءات الرقابة :

وتعني تلك السياسات والإجراءات التي اعتمدها الإدارة إضافة البيئة الرقابية لغرض تحقيق الأهداف الخاصة للمنشأة . وتتضمن إجراءات الرقابة مايلي :

- ١- تقديم التقارير واختبار المطابقات .
- ٢- فحص الدقة الحسابية للسجلات .
- ٣- السيطرة على تطبيقات وبيئة نظم معلومات الحاسوب .

مما سبق يمكن الاستنتاج بأن الرقابة الداخلية نظام شامل لجميع أوجه النشاط في المنشأة وجميع المستويات الإدارية، حيث تشمل الطرق التي تفوض بها الصلاحيات، ومسؤوليات الإدارة تجاه وظائف المنشأة المختلفة، كذلك تشمل البرامج اللازمة لإعداد التقارير المختلفة لجميع المستويات الإدارية والتي تمكن المسؤولين من مراقبة مختلف نشاطات المشروع من أجل تحقيق الأهداف المرجوة .

٤- أقسام الرقابة الداخلية :

تم تصنيف الرقابة الداخلية إلى الأقسام التالية :

١- الرقابة الادارية .

٢- الرقابة المحاسبية .

٣- الضبط الداخلي .

أ- الرقابة الإدارية:

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية والإنتاجية، مع تشجيع الالتزام بالسياسات التي ترتبط مباشرة بالمسؤولية عن تحقيق أهداف التنظيم ، مثل الكشوف الإحصائية، والموازنات التقديرية، وهي مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية، وهي نقطة البداية لتقرير الرقابة المحاسبية على العمليات .

وكما هو واضح أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية كأحد فروع الرقابة الداخلية، هو جزء هام من عمل المدقق، إذ إن السياسات والخطط المستهدفة والمرسومة من قبل الإدارة لها انعكاس مباشر ومؤثر على نتائج الأنشطة، وعلى المركز المالي للمنشأة.

كما أن وجود أي انحرافات في تطبيق السياسات المرسومة، هو دليل قوي على وقوع أخطاء أو تقصير وربما غش وتزوير، مما ينعكس على الدقة المحاسبية للعمليات المالية ومن ثم على المركز المالي للمشروع، ومن هنا يؤثر على رأي المدقق حول مدى تمثيل هذه البيانات بعدالة وصدق للمركز المالي للمشروع .

ب- الرقابة المحاسبية :

تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق، والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المعروفة بالدفاتر والسجلات المتعلقة بحماية الأموال ودقة السجلات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها . ويضم هذا النوع وسائل متعددة من أهمها :

١- تسجيل العمليات وفقا لنظام القيد المزدوج .

٢- استخدام حسابات الرقابة .

٣- استخدام موازين المراجعة الدورية .

٤- إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .

٥- إتباع نظام المصادقات سواء مع البنوك أو العملاء .

٦- وجود نظام مستندي سليم .

٧- وجود قسم للتدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية والحيادية .

ث- الضبط الداخلي :

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات، الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع، أو سوء الاستعمال، ويعتمد نظام الضبط الداخلي على تقسيم العمل والسلطة، لضبط العمليات اليومية، بحيث يقوم موظف بتنفيذ عملية مالية ما، ويقوم آخر بتدقيقها، وبالتالي يعتبر الضبط الداخلي الجزء الديناميكي لنشاط الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل، ويوفر دليلاً على الدقة والانضباط.

٥- الاعتبارات الهامة عند تصميم نظام الرقابة الداخلية :

أجمعت الهيئات المهنية المتخصصة، كما أشارت المعايير الدولية، وكذلك الكتاب والباحثون، على أن وضع بنية محكمة للرقابة الداخلية، يقع على عاتق إدارة المنشأة .

ولما كانت الرقابة الداخلية الفعالة، ركنا هاما للمنشأة تؤهلها للقيام بتأدية المهام المناطة بها وفي الوقت ذاته تكون فيه حائلا ومانعا من حدوث الغش أو الخطأ وتحافظ على أصولها وأموالها من العبث أو سوء الاستعمال .

ومن الطبيعي أن تأخذ الإدارة في الاعتبار، العلاقة بين درجة فعالية بنية الرقابة وبين تكاليف تصميم هذه البنية، والسؤال الذي يمكن طرحه، هل هناك علاقة بين درجة فعالية بنية الرقابة الداخلية وبين تكاليف تطبيقها؟

إن بعض الباحثين، اظهر هذه العلاقة باستخدام أسلوب تحليل التكلفة والعائد حيث أشار إلى أن على الإدارة أن تقوم بدراسة وتقدير المنافع المتوقعة نتيجة لتطبيق نظام الرقابة المصمم، ومقابلة هذه المنافع بتكاليف تطبيقها، فإذا تبين أن كل توسيع في إجراءات الرقابة الداخلية، تقابله زيادة في تكاليف تنفيذها، عندها يجب أن تتخلى المنشأة عن بعض الإجراءات الرقابية التي تعتبر تكلفة إضافية، بما لا يحدث خلافاً في جوهر العملية الرقابية .

هذا ويرى البعض أن هناك خمسة عناصر أساسية، تؤخذ في الاعتبار عند تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية

١- تزويد الإدارة بالبيانات المناسبة:

حيث إن الإدارة يجب أن تمتلك المعلومات الدقيقة من عمليات المنشأة إذ إن اتخاذ قرار ما يحتاج إلى توافر كم من المعلومات المناسبة لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرار المناسب،

٢- مساعدة الإدارة في المحافظة على الأصول والسجلات:

فالأصول المادية يجب أن تكون محمية من سوء الاستخدام أو السرقة أو حوادث مدمرة، وذلك من خلال نظام رقابة فعال، بالإضافة إلى السجلات ذات الأهمية مثل أوراق القبض أو العقود المبرمة مع الغير والشيكات الواردة والتراخيص، كما أنه يجب حماية تسجيل العمليات المختلفة باستخدام الحاسوب من خلال حفظ هذه المعلومات بعدة وسائط ما أمكن .

٣- تشجيع كفاءة العمليات :

وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتجنب الازدواجية في العمليات، مع مراعاة تجانس تكاليف العمليات الرقابية مع الفوائد المرجوة من هذه العمليات .

٤- تعزيز تطبيق السياسات والإجراءات الموضوعية :

والهادفة إلى تحقيق أهداف المنشأة من قبل الأشخاص ذوي العلاقة .

٥- مراعاة الأنظمة والقوانين الخارجية:

سواء القوانين المحلية أو الدولية والتي تنظم أعمال المنشآت المختلفة .

٦- العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها :

لقد ساهمت عدة عوامل في زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية ومن أهم هذه العوامل

١- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها :

إن النمو المتسارع في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي، جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات، وقد أدى ذلك إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية، مثل الكشوف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل و غير ذلك .

٢- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية :

إن انفصال أصحاب رؤوس الأموال في الشركات المساهمة عن الإدارة، إضافة إلى كون مجلس الإدارة لا يستطيع القيام بجميع الأعمال المنوطة به، فيفوض بعضا من صلاحياته إلى إدارات فرعية، ومن أجل إخلاء مسؤوليته أمام المساهمين، فإن مجلس الإدارة يقوم بتحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية، التي بدورها تؤدي إلى اطمئنان الإدارة إلى سلامة العمل بالمنشأة، ومن هنا جاء الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ووضع الوسائل والإجراءات التي تكفل لمجلس الإدارة تحقيق أهدافه .

٣- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة :

إن وجود نظام للرقابة الداخلية، يجعل من التقارير المالية المقدمة للإدارة موضع ثقة، حيث تساهم في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات ورسم السياسات المستقبلية .

٤- حاجة إدارة المشروع إلى حماية وصيانة أموال المشروع :

إن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يحمي الإدارة من المسؤولية المترتبة عليها أمام المساهمين وغيرهم، وبالتالي فإن عليها أن توفر سلسلة من الإجراءات التي تعمل على حماية الأصول والممتلكات والتأمين عليها، كما تعمل على تفادي الأخطاء والتبذير والإهمال، واكتشاف ما قد يحدث من ذلك.

٧- مقومات نظام الرقابة الداخلية :

لقد أجمع الباحثون في مجال التدقيق على أن المقومات الأساسية الآتية ضرورية للاعتماد على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية :

١- هيكل تنظيمي إداري :

إن التطور علم الإدارة تأثير هام على التنظيم الإداري خاصة في المنشآت الكبيرة التي تتعدد إداراتها، فلقد اعتمد عدد كبير من هذه المؤسسات نظرية الصلاحيات بحيث تقترب المسافة بين متخذ القرار ومنفذه، ولا بد أن يقترن هذا التفويض بإجراءات إدارية واضحة، وأساليب رقابة فعالة .

كما يراعي في الهيكل التنظيمي البساطة والمرونة، كذلك الوضوح من حيث تحديد السلطة والمسؤولية، وتسلسل الاختصاصات، وتكون الإدارات الرئيسية فيه واضحة، مع تحديد سلطات ومسؤوليات هذه الإدارات بدقة تامة .

٢- وجود نظام محاسبي :

يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات، ودليل ميوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفسر باحتياجات المشروع، إضافة إلى تصميم دورات محاسبية مستنديه، تحقق رقابة فعالة في المراحل التي يمر فيها المستند، أما الدليل المحاسبي فيجب أن يراعى في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد وكلفة ممكنة .

٣- الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات :

يجب مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة، بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية محاسبية أو مالية ما من أولها لآخرها، حيث يشكل الجمع بين هذه المراحل خطرا على المنشأة بوجود تلاعب أو اختلاس .

٤- اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة :

وما يتضمنه ذلك من توصيف دقيق لوظائف المنشأة المختلفة، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المنشأة، بما يضمن حسن اختيارهم، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، حتى يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة.

٥- رقابة الأداء في إدارات المشروع :

حيث يجب الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة، وإذا وجد أي انحراف عن هذه المستويات، يجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه .

ومن طرق رقابة الأداء إشراف المسئول المباشر على عمل من هم دونه، أو استعمال أدوات الرقابة المختلفة، مثل الميزانيات التقديرية، والتكاليف المعيارية، وتقارير الكفاية أو التدقيق الداخلي .

٦- استخدام الوسائل الآلية :

بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات، والمحافظة على أصول المشروع وموجوداته من أي تلاعب أو اختلاس .

٨- علاقة الرقابة الداخلية بالتدقيق الداخلي :

يسهم التدقيق الداخلي ، في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر، بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة والتحقق من التزام الشركة بها . ويمكن تعريف التدقيق الداخلي "بأنه عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية، تضعه إدارة المنشأة بقصد فحص وتقويم، ثم التقرير عن الرقابات أو الضوابط المحاسبية والأخرى، التي تمارس على العمليات، وتوجد إما بقرار إداري، أو في بعض الظروف بموجب متطلبات قانونية "

وتتزايد الحاجة إلى إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي، كلما توسعت المشروعات وتعقدت عملياتها وظهرت مسألة الكفاية، واضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسئوليات، وحاجتها إلى بيانات دورية مدققة، إضافة إلى حاجة إدارة المنشأة إلى حماية أموال المشروع .

وتعتمد فعالية التدقيق الداخلي، على الدور الذي تقوم به إدارة التدقيق الداخلي وما إذا كان يسمح لها بامتلاك حرية كبيرة للعمل، ودرجة معقولة من الاستقلالية.

بحيث تحقق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- ١- طمأنة إدارة المنشأة العليا، إلى حسن سير عمليات المشروع، والعمل وفق الخطط والسياسات المقررة .
- ٢- تحقيق رقابة فعالة على عمليات المشروع، بما يحقق أهدافه من جهة ويعد ركيزة من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المدقق الخارجي من جهة أخرى .
- ٣- مراجعة جدوى وكفاءة الأنشطة، والتحقق من عمل الضوابط والرقابات غير المالية .
- ٤- تحديد التجاوزات التي لا تستطيع الإدارة العليا كشفها بالوسائل العادية .

٥- التأكد من دقة التقارير المالية المتدفقة باتجاه الإدارة العليا .

٦- التحقق من تنفيذ العمليات المحددة، وخاصة المتعلقة بتنفيذ إجراءات الرقابة الأخرى .

ويمكن القول، إن طبيعة عمل المدقق الداخلي، كونه يعايش النشاطات داخل المنشأة، تجعله يتوفر لديه معلومات كثيرة، مما يؤهله ليكون مرجعا مهما للمعطيات والمعلومات، ويكون لديه معرفة بالعمل لا تتوافر إلا لعدد محدود من الأشخاص في المشروع، وهذا ما يجعله قادرا على تنفيذ الأعمال ذات الطبيعة الخاصة .

والواقع اثبت ان هناك علاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي، حيث أن المدقق الخارجي يجب أن يستفيد من عمل المدقق الداخلي.

وعلى المدقق الخارجي أن يأخذ المعايير التالية في الحسبان عند اعتماده على التدقيق الداخلي :

أ- الوضع التنظيمي :

حيث يعتبر المدقق الداخلي جزءا من المنشأة، وبالتالي قد يتعرض لعوائق تواجهه أثناء تأديته لما يناط به من أعمال، وعلى المدقق الخارجي التأكد من مدى استقلالية المدقق الداخلي وتبعيته لأعلى مستوى إداري، إضافة لتجرده من الوظائف التشغيلية .

ب- نطاق المهام المناطة بالمدقق الداخلي :

يجب أن يتحقق المدقق الخارجي، من عمق المهام التي يقوم بها المدقق الداخلي، ومدى جدية وأهمية التوصيات المقدمة للإدارة، ومدى أخذ الإدارة بهذه التوصيات .

ج- الكفاءة الفنية :

على المدقق الخارجي أن يتأكد من أن المدقق الداخلي، يتمتع بالكفاءة العلمية والمهنية ، والتدريب المناسب، الذي يؤهله لإنجاز ما يناط به من مهام .

د- بذل العناية المهنية الكافية :

يجب أن يتحقق المدقق الخارجي من أن المدقق الداخلي يقوم بالتخطيط لعمله، وتوثيقه بصورة سليمة، واستخدام أوراق عمل مناسبة .

٩- علاقة الرقابة الداخلية بالنظام المحاسبي :

إن احتياج المنشأة إلى وجود نظام محاسبي، ضروري لتسيير أعمال المنشأة، وتسجيل الوقائع التي تحدث نتيجة لمزاوتها أنشطتها الاعتيادية، التي وجدت من أجلها .

والنظام المحاسبي في أبسط أشكاله، قد يتكون من دفتر تحليل للنقدية ودفاتر للفواتير والإرساليات ودفتر للدائنية وآخر للمديونية، وربما يتمشى هذا النظام في حالة المنشآت صغيرة الحجم، ولكن كبر

حجم المشروعات وتعدد فروعها وتنوع منتجاتها، وكثرة ملاكها، مما يترتب عليه التأكد والتثبت من النظام المحاسبي، ومدى ملائمة كقاعدة لتجهيز المعلومات المحاسبية من خلال تسجيل عمليات المنشأة المختلفة .

ويتمثل النظام المحاسبي في "مجموعة المستندات والسجلات وتصنيف سليم للحسابات، وتقارير دورية وقوائم مالية تتضمن البيانات والمعلومات المالية اللازمة لمتخذي القرارات " ولكي تكون المعلومات التي يوفرها هذا النظام ذات فعالية يجب أن تتصف بالمعايير التالية: ١-

١- الملاءمة :

وهو أسلوب لقياس نوعية أدلة الإثبات، ودرجة مناسبتها لتوكيد معين، وموثوقيتها وقدرتها في التأثير على متخذي القرارات .

٢- المصدقية:

وتعني أن البيانات المحاسبية تتأثر بمدى الوثوق بها ومدى قدرتها، على توضيح ودقة قياس الحوادث، وبيان أثرها على النتائج المالية .

٣- الحياد :

ويعني أن البيانات المالية يجب أن تعكس أوجه النشاط الحقيقي دون تحيز كما يجب أن تكون هذه البيانات والمعلومات كاملة وواضحة .

٤- المقارنة :

وهي صفة هامة في البيانات والمعلومات المالية، المعدة على أسس وممارسات ومفاهيم محاسبية مقبولة، بحيث تجعل من هذه البيانات قابلة للمقارنة بين سنة وأخرى أو مشروع وأخر .